الحوكمة في المصارف الإسلامية

د. مصطفى أبوزيد مفتاح*

سلم البحث في ١٤٤٧/٧/١٧هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٧/٨/٢٠هـ

ملخص البحث:

تمثلت مشكلة البحث في تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي, هدف البحث إلى توضيح أثر تطبيق الحوكمة على في النظام المصرفي الإسلامي, عرض العلاقة بين الحوكمة ومصداقية المعلومات المحاسبية، بيان أثر تطبيق حوكمة النظام المصرفي الإسلامي, توضيح أثر الحوكمة على موثوقية المعلومات المحاسبية، اختبر البحث الفرضيات الآتية: تؤثر حوكمة النظام المصرفي الإسلامي على موثوقية المعلومات المحاسبية، يؤدي تطبيق الحوكمة إلى ملائمة المعلومات المحاسبية، تؤثر الحوكمة على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، خرجت الدراسة بعدة نتائج منها: يعزز مجلس الإدارة من إمكانية حصول الأعضاء على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، يساعد تعزيز الكفاءة الإدارية للنظام المصرفي في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية، يساعد التدقيق الداخلي على محاربة الغش والتزوير وحيادية المعلومات وخلوها من التحيز، ومن أهم التوصيات ضرورة قيام لجنة المراجعة من التحقق من المعلومات المحاسبية ومراجعتها، ضرورة الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر يؤدي إلى تصحيح أو تعديل النتائج المتوقعة، ضرورة الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: حكومة– معلومات– العلاقة– الثقة.

Abstract

The research problem was the impact of corporate governance on the quality of accounting information. The research aimed to clarify the impact of corporate governance on the quality of accounting information, present the relationship between corporate governance and the reliability of accounting information, explain the impact of applying corporate governance on the suitability of accounting information, and clarify the impact of corporate governance on the reliability of information. Accounting information. The research assumed the following hypotheses: Corporate governance affects the reliability of accounting information. The application of corporate governance leads to the appropriateness of

* قسم والتمويل والمصارف, الجامعة الأسمرية الإسلامية, ليبيا.

accounting information. Corporate governance affects the level of disclosure in accounting information. The research produced several results, including: The Board of Directors enhances the members' access to information. Accurate and timely, enhancing the administrative efficiency of companies helps in enhancing the benefit of accounting information, internal audit helps in combating fraud and forgery, impartiality of information and free of bias, and among the most important recommendations is the need for the audit committee to verify and review accounting information, the need to obtain appropriate financing and forecasting.

Keywords: Goverrnant, nformation, relationship, reliability.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين, وبعد: فذلك بحث يتناول قضية الحوكمة في المصارف الإسلامية, بحسبانه الحل الأمثل للحفاظ على مصالح المتعاملين معها, وحل المشكلات التي تثار في التعامل معها.

مشكلة الدراسة:

ضاعت حقوق أصحاب المصالح وفقد المستثمرين المرتقبين الثقة في المعلومات المحاسبية لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة المصارف الإسلامية هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لحل هذه السلبيات وأصبحت حقلاً خصباً للبحث والدراسة والاستفادة من مزاياها وايجابياتها المتعددة.

وعند النظر إلى حوكمة المصارف الإسلامية من جانب الفكر المحاسبي فأن ذلك يتبلور من وجهة نظر الباحث في العلاقة بين تطبيق حوكمة المصارف الإسلامية والمعلومات المحاسبية والتي يمكن مناقشتها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي:

ما أثر تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي على جودة المعلومات المحاسبية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

١. تتناول الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

٢. يفيد الدراسة الجهات ذات الصلة في التعرف على مدى تطبيق الحوكمة ومبادئها

وآلياتها وقواعدها في النظام المصرفي الإسلامي ومدى تأثير ذلك على جودة المعلومات المحاسبية.

فرضيات الدراسة:

يختبر البحث الفرضيات التالية:

١. تؤثر تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي على موثوقية المعلومات المحاسبية.

٢. يؤدي تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي إلى ملائمة المعلومات المحاسبية.

٣. تؤثر تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١. توضيح أثر تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي على جودة المعلومات المحاسبية.

٢. عرض العلاقة بين تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي ومصداقية المعلومات المحاسبية.

٣. بيان أثر تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي على ملائمة المعلومات المحاسبية.

٤. توضيح أثر تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي على موثوقية المعلومات المحاسبية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المناهج العلمية التالية:

– المنهج الوصفي:وذلك لوصف وتفسير تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف تقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

– المنهج التاريخي: وذلك يهدف دراسة وتتبع بعض الأبحاث والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع الدراسة وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة, تشتمل على مشكلة البحث, وأهمية الدراسة,

وفرضياتها, وأهدافها, ومنهجيتها, وهيكل البحث.

كما يتضمن البحث مبحثا رئيسا, يشتمل على الإطار المنهجي للبحث, ثم الخاتمة التي تحتوى على النتائج والتوصيات، ثم مراجع البحث.

المبحث الأول

نشأة ومفهوم تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي

أهمية وأهداف وخصائص تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الإسلامي

آليات ومبادئ الحوكمة

أولاً: نشأه الحوكمة:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات تاريخياً بعد ظهور نظرية الوكالة وما تخمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصيغة عامة، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف والمؤسسات وبرز مفهوم الحوكمة واهتم به للحد من التنازع الذي قد ينشأ من الفصل بين الإدارة والملكية في الشركات ويعتبر الظهور الأبرز على المستوى النظري لقواعد الحوكمة سنة ١٩٨٧، حيث أصدرت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية التابعة لمفوضية تنظيم التعامل بالأوراق المالية (SEC)بإصدارها التقرير المسمى (Tread way) والذي تضمن إيضاحا لمفهوم حوكمة الشركات وتوصيات لتطبيق قواعدها لمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية عن طريق تفعيل نظم الرقابة الداخلية والخارجية وتنشيط مجلس إدارة الشركة(١)

ظهرت الحاجة إلى في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ثم ظهر الاهتمام بالحوكمة نتيجة لاتجاه الكثير من الدول والتحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية فأدى ذلك إلى اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإرادة مما أدى إلى ضعف إليه الرقابة والتي أدت إلى إفلاس الشركات ووقوعها في الكثير من الأزمات المالية(٢)

أن مصطلح "الحوكمة" دخل دائرة الأسواق العالمية الرئيسية بعدما أطلقته المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين تحت اسم (Corporate governance) وهو ما ترجمته العربية إلى الإدارة الرشيدة سواء الشركات أو الاقتصاد وقد تم اعتماد مصطلح "الحوكمة" كاقتصاد ليدل عليها ولقد أصبحت "الحوكمة" مؤشراً مهماً لمدى مناسبة الأسواق للاستثمار(٣) وساهم في انتشارها الانهيارات وفضائح الفساد التي أصابت كبرى الشركات الأمريكية في مقدمتها

"أنرون" للطاقة و"وولدوكم" للاتصالات وترجع نشأة حوكمة الشركات إلى ضعف النظام القانوني والذي لا يمكن معه أجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلي منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة يؤدى إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة(٤).

قد مرت الحوكمة بعدة مراحل أهمها:

– مرحلة الكساد من ١٩٣٨–١٩٧٥: في هذه المرحلة تم الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح وانتشار ظاهرة الملكية الغائبة.

– مرحلة نظرية الوكالة ١٩٧٦–١٩٩٥: تم ضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال احتمالات التعارض وأسباب الصراع بينهما.(٥)

– مرحلة بدء ظهور الحوكمة ١٩٩٦–٢٠٠٠: أسباب ظهور هذه المرحلة هو زيادة أسباب انهيار الشركات وإخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية وسوء استخدام الإمكانيات والموارد.

– مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة ٢٠٠١–٢٠٠٤: في هذه المرحلة كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد الإقليمي والأخلاقي والفضائح في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية في الشركات والمؤسسات(٦).

ثانياً: مفهوم حوكمة المصارف:

بالرغم من انتشار مفهوم الحوكمة والسعي إلى تطبيقه على المستوى العالمي إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له بين المختصين والمهتمين بتطبيقه وقد يرجع ذلك إلى تعدد إبعاد هذا المفهوم وتأثره بالنواحي التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية. (٧)

كما لخلص برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى أن الحوكمة تعبر عن ممارسة السلطات الاقتصادية الرشيدة والسياسية والإدارية الفعالة لإدارة شئون المجتمع على كافة مستوياته (٨).

كما ينظر إلى الحوكمة من وجهه نظر قانونية باعتبارها تمثل مجموعة العلاقات التعاقدية بين الأطراف المهتمة بالشركة ومن الوجهة الأخلاقية فأنها تشير إلى حماية مساهمي الأقلية إما من الناحية الاجتماعية فتعنى الحوكمة قيام منشآت الأعمال بتخصيص جزء من الثروة المكتسبة لصالح جمهور المواطنين ذوي الدخول

المنخفضة بالدولة ومن ناحية أخرى فان الحوكمة تمثل مجموعة من الآليات والمبادئ التي تستخدم لسد الفجوة القائمة في نظرية الوكالة التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة ونظراً لتعدد الجوانب التي تتعلق بها ظاهرة حوكمة الشركات فان معظم الأبحاث التي كتبت في أدبيات هذا الموضوع أعطت تعريفات مختلفة لمصطلح حوكمة الشركات تبعاً للزاوية التي ينظر للظاهرة أو تبعاً للهدف المرغوب الوصول إليه وعليه يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي توضح في مجملها مفهوم الحوكمة(٩) بهدف تسليط المزيد من الضوء على هذا المصطلح حيث تشير الدراسات إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممارسين حول تعريف محدد لمصطلح حوكمة الشركات إذا يرى البعض تسميتها حوكمة الشركات ويصفها البعض الآخر بالإرادة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة أو الحاكمية المؤسسية ويرى آخرون إنها بمثابة مجموعة الإجراءات الحاكمة داخل المؤسسة وفيما يلي أهم المفاهيم لحوكمة الشركات كما وردت ببعض الدراسات:

١. إنها مرادف لمفهوم " الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة (١٠)

٢. إنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة لأعراض أحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المنظمات باستغلال أموالهم ذاتياً أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصاديا

٣. إنها تقابل "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة "ومحاولة تطبيقها لصالح الأطراف الأخرى من اجل تخفيض المخاطر وتحسين الأداء وتنشيط أسواق المال ودعم القدرة التنافسية للشركة وتحقيق الشفافية والقابلية للمحاسبة الاجتماعية

٤. إنها مرادف "للتحكم المؤسسي" لأعراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حائزي الأسهم وحماية حقوق أصحاب الشأن والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية على المستوى الدولي فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من منظور اقتصاد المعرفة (١١)

٥. إن مفهوم "حوكمة الشركات" كما ذكرت إحدى الدراسات يمثل درجة من التناغم مع لفظي العولمة (Globalization) والخصخصة (Privatization) اللذان تعرضا للجدل في بداية ظهورها وهذا ما يفسر سعة استخدامه بالاتساق ذاته .

المقصود بحوكمة المصارف:

– عرفت الحوكمة بأنها السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص

التي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة الموضوعية والمساءلة والنزاهة (١٢)

– هي "نظام لتنظيم وتشغيل والسيطرة على الشركة بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين والدائنين والعاملين والعملاء والموردين، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن الوفاء بالمتطلبات البيئة المحلية واحتياجات المجتمع

– تم تعريفها بإنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة كمسؤولية والنزاهة والشفافية(١٣)

– كما تم اعتبار مفهوم حوكمة الشركات تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها ومدى المساءلة التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها ومدى المسألة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين والمساهمين وتتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات المقيدة بالبورصة داخل كل بلد والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس وعدم الملائمة المالية(١٤)

– يقصد بها كذلك وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الشركة(١٥) والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية، بطريقة تحمى أموال المستثمرين والمستعرضين وذلك يحسن إدارة الشركة وتبنها لنظام شفاف يضمن النجاح ويحميها من الفساد ويقيها من التعرض لازمات مالية بكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة والسعي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق(١٦).

– في تعريف آخر هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبته على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والشفافية والنزاهة (١٧).

– وتعرف الحوكمة بالمفهوم الضيق بأنها النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها أو هي أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة.

– أما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن حوكمة الشركات هي مجموعة العلاقات التي تنظم إطار العمل بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف ذوي العلاقة الأخرى(١٨).

انطلاقاً من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة المصارف كما يلي:

– مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات والمؤسسات.

– تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

– التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

– مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة ليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين (١٩).

– هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة ليها.

– هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقق ربحية معقولة لاستثماراتهم

مما سبق يرى الباحث أن هنالك اختلافات حول تعريف مصطلح حوكمة الشركات فيرى البعض أنها تحكم أو حكم أو حاكميه للشركة ويرى آخرون أنها نظم لتحقيق أهداف المساهمين ويرى البعض أنها مراقبة لأعمال الشركة على أعلى مستوى وأنها تعبير عن القواعد وممارسة السوق وإنها نظام لتوجيه أعمال المنظمة والرقابة عليها وممارسة الإدارة الرشيدة.(٢٠)

يستنتج الباحث بأن الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقوانين والسياسات والقواعد التي تساعد على تطوير وتحقيق أهداف الشركة لإرضاء المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وتحسين العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح كما إنها تحقق عامل الثقة في البيانات والمعلومات المالية الناتجة من نشاط الشركات كما تحقق من ربحية ذات درجة معقولة لاستثماراتهم.(٢١)

ثالثاً: أهمية حوكمة المصارف:

تتمثل أهمية حوكمة المصارف فيما يلي:

١- تعزيز الكفاءة الإدارية للمصارف:

وذلك من حيث أن مبادئ الحوكمة تحث على النهج الصحيح في إدارة الشركات وتشجع على إتباع أحدث وأفضل الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة الشركات وبالتالي تساهم في نموها على المدى البعيد وزيادة ربحيتها أو على الأقل التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الشركات(٢٢) وذلك من خلال كفاءة مجلس الإدارة في إدارة الشركة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تعمل على ضمان سير الأمور الإدارية والمالية وفق سياسة الشركة وتماشياً مع رغبة الملاك لهذه الشركة وبالتالي سينكس كل ذلك على أداء الشركات ومن ثم سوق الأوراق المالية والتي هي مؤشر لقوة الاقتصاد في أي بلاد.(٢٣)

٢- تسهيل الحصول على التمويل وبتكلفة أقل:

حيث أن التزام الشركات بالحوكمة يعطى اطمئنان وآمان للمستثمر على أمواله وبالتالي يقوم بالاكتئاب في الإصدارات التي تطرحها الشركة للحصول على تمويل سواء بالأسهم مثل زيادة رأس الأموال أو من خلال القروض مثل السندات وغيرها ولا يحتاج الشركات لان تنفق الأموال الكثيرة لهذا التمويل(٢٤)

٣- تعزيز الإجراءات الرقابيةوإجراءات التدقيق على المصارف:

تحث مبادئ الحوكمة الهيئات الرقابية على زيادة وتحديث الإجراءات الرقابية والتنظيمية على الشركات والتي من شئنها أن تسلك بالشركات نحو تحقيق الأهداف التي من أجلها انشأة هذه الشركات إلا وهي الربحية أوعلي الأقل التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الشركات, كما أن ممارسات حوكمة الشركات الجيدة تطلب ضبط ممارسات وسلوكيات القائمين على الشركات.(٢٥) من الشركات إتباع تعليمات وتوصيات الجهات الرقابية لما لذلك من مساعدة الشركات على الرقابة الذاتية وتقليل المخاطر لديها.

٤- دعم الدور الاجتماعي للمصارف:

تشجع الحوكمة الشركات على القيام بدور اجتماعي أكثر فعالية فلابد أن تدرك الشركات والمؤسسات أنها ليست بمعزل عن المجتمع وأن المجتمع ليس فقط مستهلك فيجب أن تنتبه الشركات إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية ومثال ذلك تنفيذ الدراسات والبحوث التي تعود بالنفع للشركة والمجتمع والبيئة والاقتصاد آخذ بعين الاعتبار الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.(٢٥)

٥- تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة:

وذلك لجمع الأطراف من المساهمين والمستثمرين وغيرهم من ذوي المصلحة المشتركة في الاقتصاد لجلب الثقة بالاقتصاد وتنميته حيث أن حوكمة الشركات تسعى من خلال القوانين والإجراءات التي تتبناها إلى العمل على ضمان سير عمل هذه الشركات وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للشركة والصادر من الجهات التشريعية.(٢٦)

٦- القضاء على مفهوم تعارض المصالح:

أن الحوكمة تحفز الشركات على سلوك الشركات النهج القويم في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة بين جميع الفئات المختلفة في الشركات سواء من داخلها أو من خارجها حيث أن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة إذا ما أسي استغلالها قد يؤدي إلى تعرض الشركات لعدة نكبات(٢٧).

٧- تساهم في تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المالية:

وذلك عن طريق زيادة ثقة المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية في الاقتصاد والشركات إذ أن أي مستثمر أجنبي يبحث عن بيئة استثمارية ذات قاعدة قوية تحمي استثماراتهم وتنميتها وأن إشاعة تطبيق الشركات للحوكمة يؤدي إلى اقتناع المستثمر الأجنبي بأن استثماراته وأمواله سوف تدار بالطريقة التي يضمن من خلالها تنمية أرباحه (٢٨).

هذا وللحوكمة أهمية أخرى تتمثل في:

- يحسن القدرة التنافسية للشركات.
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية المساهمين في الشركة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
- العمل على تحفيز الأيادي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجياتهم وتعميق ثقتهم بالشركة(٢٩) .
- مراعاة مصالح كل الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم .
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة مما يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.

– العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
– العمل على الإدارة المالية الجيدة من خلال المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركات.
– تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المدبرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجيه متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.
– تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفقة عليها.
– الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة .
– تمكن الحوكمة من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
– يساعد قي ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل

مما سبق يرى الباحث أن حوكمة الشركات تهتم بتعزيز الكفاءة الإدارية والكفاءة الاقتصادية وتسهيل الحصول على التمويل وتعزيز الإجراءات الرقابية وتهتم بدعم الدور الاجتماعي للشركات وتعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة وتهتم بدفق رأس المال الأجنبي وتحسين القدرة التنافسية للشركات وحماية حقوق المساهمين في الشركة وتهتم بتحفيز الموظفين وتهتم بتنمية الاستثمارات والمدخرات وتنظيم الربحية وإيجاد فرص جديدة.

رابعاً: أهداف حوكمة المصارف الإسلامية:

تساعد الحوكمة الجيدة في الشركات في دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية وجذب الاستثمارات في الشركات وتحسين الاقتصاد بشكل عام وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية:

١- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.
٢- تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني استراتيجيه سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سلمية بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
٣- تجنب حدوث الأزمات المالية نظراً لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.
٤- تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عاد على استثماراتها مما يتيح فرص للعمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي

للدولة.

٥- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذو مصالح خاصة حال تعرض الشركات للإفلاس.

٦- الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي للشركة.

٧- تحسين كفاءة وفعالية الشركات وضمان استمرارها ونموها في دنيا الأعمال.

٨- إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف وتحسين الأداء الكلي والجزيء.

٩- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.

١٠- التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بمديريين والتنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضاءه.

١١- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسألة ورفع درجة الثقة بقراراتهم.

١٢- تمكين الشركات من الحصول على التمويل المرغوب من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة في الشركات.

١٣- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين وقيامهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

١٤- تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة وتدعم استقرار الشركات ودعم أسواق المال المحلية والدولية.

١٥- رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية علي المستويين الجزئي والكلي.

١٦- إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة بما يؤدي إلي تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن .

١٧- تحسين أداء أنشطة الشركة وضمان حصولها على الأموال بتكلفة معقولة الأمر الذي يمكنها من تحقيق أفضل أداء تنافسي في نطاق بيئتها الاقتصادية ومن ثم الارتفاع بالعائد على رأس المال المملوك وتحقق نسب عالية من القيمة الاقتصادية المضافة.

١٨- رفع مستوى التعاون التجاري بين الشركات على المستوى المحلي الإقليمي والدولي.

١٩- الوصول إلى المستويات المطلوبة من الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

٢٠- تعزيز العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

يرى الباحث أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة في معاملات وعمليات الشركات وتهدف إلى رفع درجة الثقة في قرارات الإدارة العليا ورفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وتخفيف المخاطر وتحسن كفاءة وفعالية الشركات وضمان استمرارها ونموها في دنيا الأعمال.

الخاتمة

أولا: النتائج:

- يساعد التدقيق الداخلي على محاربة الغش والتزوير وحيادية المعلومات وخلوها من التحيز.
- يعزز التدقيق الداخلي من زيادة الثقة في المعلومات.
- تساعد الاستقلالية في إمكانية التوصل لنفس النتائج.
- يعزز مجلس الإدارة من إمكانية حصول الأعضاء على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.
- تساعد حوكمة الشركات في توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.
- يكفل نظام حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين مما يساعد من الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- يساعد تعزيز الكفاءة الإدارية للشركات في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية.
- يساعد تكوين الآليات الخارجية للحوكمة من زيادة التركز على المعلومات لأهميتها في اتخاذ القرارات.
- يساعد السلوك الأخلاقي الجيد عن الإفصاح في كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية.

ثانيا: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات:

- ضرورة قيام لجنة المراجعة من التحقيق من المعلومات المحاسبية ومراجعتها.
- الاهتمام بتكوين لجنة مراجعة لزيادة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.
- الاهتمام بزيادة الانضباط يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.
- ضرورة الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر يؤدي إلى ملائمة المعلومات المحاسبية.
- ضرورة الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية.
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية عن طريق تكوين الآليات الخارجية للحوكمة.

المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم

الكتب:

- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م) .
- / أحمد محمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م).
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط (١)، ٢٠١٠م.
- بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الخارجية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز الميرين المصري، مصر، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- بوقرة رابح، غانم هجرة، الحوكمة: مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ٢٠١٢م.
- ثابت عبد الرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، (مصر: الدار الجامعية، ٢٠٠٧م) .
- حاتم بن صلاح، سنوسي أبو الجدائل، الاستراتيجيه، فن تحويل الرؤية إلى واقع، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠١٢م.
- حوكمة الشركات، مركز عمان لحوكمة الشركات، سبتمبر، ٢٠١١م، مكتبة آفاق.
- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠٠١م.
- الرشيدي بشير (٢٠٠٠م), مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة. الكويت: دار الكتاب الحديث .
- زياد عبد الرحمن القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، (عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م) >
- شهدان عادل الغرباوي، الشركات المساهمة في إطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط (١)، ٢٠٢٠م.
- الصعيدي إبراهيم أحمد وآخرون، مبادئ النظم المحاسبية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م.
- صلاح الدين محمود علام، القياس والتقويم التربوي والنفسي, أساسياته وتطبيقاته المعاصرة, القاهرة, دار الفكر العربي،٢٠٠٠م.
- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، الاسكندرية، الدار الجامية، ٢٠٠٠م.
- عبد الرازق محمد قاسم، نظرية المحاسبة، (عمان: دار زمزم للنشر، ٢٠١١م) .
- عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان (الخرطوم: دار جامعة أمدرمان الإسلامية للنشر، ٢٠٠٥م) .
- عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- عطاء الله وارد خليل، ود. محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة

الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- الغالي يوسف عوض وآخرون، مقدمة في المحاسبة المالية، الكويت.
- فخراء محمود عبد الله، حوكمة الشركات ومجلة المحاسبون، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، العدد ٢٢٥، أغسطس ٢٠٠٣م.
- الفضراني أحمد وآخرون، الإنهيار المالي والدروس المستفادة، مجلة المحاسبة، العدد ١٦، النجار، محمد حسن إبراهيم، الحوكمة في الشركات المساهمة، مؤتمر حوكمة الشركات أبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث، الإسكندرية، سبتمبر ٢٠٠٥م.
- محمد اصبي العجيل، ليث على الحكيم، نظم إدارة الجودة، (عمان: دار اليازوري العلمية، ط١، ٢٠٠٩م).
- محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، (بنها، جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث، ج٢، ٢٠٠٣م).
- محمد خير أبوزيد, ٢٠٠٥م, أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجيةSPSS, عمان, الأردن, دار جرير للنشر
- محمد عبد العال النعيمي، إدارة الجودة المعاصرة، مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات، ط١، ٢٠٠٨م.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الاسكندرية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٨م.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري, الإسكندرية، الدار الجامعية، ط(١)، ٢٠٠٦م.
- محمد نبهان سويلم، تحليل وتصميم نظم المعلومات، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م، ط١.